

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٨٣

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شينغ جي شنغ
	غابون	السيد ميببسا
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	النرويج	السيدة موران
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



22-40536 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد عمر الشغري، فرقة العمل السورية للطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، قدم الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث إحاطتين إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية الخطيرة جدا في سورية (انظر S/PV.9068).

وكما أكدا، فإن المحاور الثلاثة لإطار القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) - عبر خطوط التماس وعبر الحدود والإنعاش المبكر - كانت ضرورية جدا لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والمستدامة للحياة إلى جميع أنحاء سورية خلال العام الماضي العصيب جدا بالنسبة للشعب السوري. ومع تزايد الاحتياجات الإنسانية وعدد المواطنين الذين هم في أمس الحاجة إليها، من الضروري أن يجدد المجلس هذا الإطار لمدة ١٢ شهرا إضافية.

وكما قال الأمين العام، فإن ذلك واجب أخلاقي. وفي وقت يشهد اضطرابات عالمية، فإن وحدة المجلس بشأن المسائل الإنسانية في سورية من شأنها أيضا أن تشير إلى أنه بوسع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا النزاع حماية الجوانب الرئيسية للقضية السورية من خلافاتهم في أماكن أخرى من العالم، والتعاون مع بعضها البعض.

وسيكون ذلك نواة للدبلوماسية البناءة بشأن سورية التي لطالما دعت إليها، وسيكون من الضروري جدا، إذا أردنا أن نمضي قدما على طريق تنفيذ ولايتي على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والواقع أن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع هو السبيل الوحيد المستدام لإنهاء معاناة الشعب السوري.

وللتركيز على سبيل سياسي للمضي قدما، من الأهمية بمكان احتواء التوترات ومخاطر التصعيد العسكري. وفي عدد من بؤر التوتر، نشهد عنفا مستمرا، بل ومتزايدا. وتشهد منطقة عفرين والجزء الشمالي الشرقي تصعيدا كبيرا في الأعمال العدائية، مع اشتباكات وضربات بطائرات بدون طيار، وتبادل لإطلاق النار وتصريحات تركية مؤخرا حول عملية عسكرية جديدة. وكما أكد المتحدث باسم الأمين العام، فإن سورية لا تحتاج إلى المزيد من العمليات العسكرية، بل تحتاج إلى حل سياسي والمزيد من المساعدات الإنسانية.

وشهد الجزء الشمالي الغربي تبادلا لإطلاق الصواريخ، وثمة تقارير عن تصاعد الضربات الجوية التي تشنها قوات موالية للحكومة من جديد، إلى جانب غارة شنتها الولايات المتحدة على جماعة حراس الدين التابعة لتنظيم القاعدة، والاقترال بين جماعات المعارضة المسلحة في منطقتي عفرين وشمال حلب.

ويواصل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة شن هجمات، وقد أعلن مسؤوليته عن قتل جنود من الجيش السوري في هذا الشهر. ولا تزال أعمال القتل والعنف المنسوبة إلى تنظيم داعش مستمرة في مخيم الهول، حيث لا تزال الظروف مزرية، مما يؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم في عمليات الإعادة إلى الوطن.

وشهد الجزء الجنوبي الغربي حوادث أمنية متعددة. وتلقينا في هذا الشهر أيضا تقارير عن غارات جوية روسية بالقرب من منطقة التنف على جماعة معارضة مسلحة ترتبط بشراكة مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الضربات المنسوبة إلى إسرائيل تتزايد من حيث حجمها ونطاقها. واسمحوا لي أن أكرر قلق الأمين العام، كما أعرب عنه المتحدث باسمه، إزاء الضربات المبلغ عنها على مطار دمشق الدولي في ١٠ حزيران/يونيه.

وبالنظر إلى الأسباب التي نكرها اللاجئين أنفسهم، سيلزم اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات لتهيئة هذه الظروف ومعالجة العقبات العديدة التي تعترض العودة من حيث الحالة الأمنية وسبل العيش والخدمات الأساسية والإسكان والخدمة العسكرية والحماية.

وفي ضوء حقائق من هذا القبيل، ما فتئت أقترح منذ فترة طويلة أن نشرع، وفقا لمبدأ خطوة مقابل أخرى، في تنفيذ سلسلة من تدابير بناء الثقة لمعالجة العديد من الشواغل الأكثر إلحاحا للشعب السوري والمضي قدما نحو تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأواصل الحوارات الثنائية مع الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن مختلف المنطلقات في هذا الصدد، وعرضت بعض الأفكار وتلقيت بعضها.

وكما أبلغت المجلس في مشاورات مغلقة في الشهر الماضي، عندما كنت في دمشق في أيار/مايو، حددت لوزير خارجية سورية، السيد المقداد، عددا من المواضيع التي أعتقد أنه يمكننا إجراء مناقشة أعمق بشأنها حول الإجراءات التي يمكن للسلطات السورية اتخاذها - وهي مواضيع تعهد بالنظر فيها.

وكما يعلم المجلس، ما فتئت أدعو الأطراف منذ أمد بعيد إلى اتخاذ إجراءات انفرادية على نطاق ذي مغزى بشأن المسائل الأساسية للمحتجزين والمختطفين والمفقودين، بما في ذلك في إطار بناء الثقة والتحرك وفقا لمبدأ خطوة مقابل أخرى. وتشكل هذه المسألة الهائلة سمة مستمرة ورئيسية للصدمة التي يعاني منها الشعب السوري. ويتعين علينا أن نفعل أكثر من عمليات الإفراج المتزامنة الفردية التي نتجت عن جهود فريق أستانا العامل والتي شهدت الإفراج عن ١٠ محتجزين آخرين - خمسة من كل جانب - قبيل اجتماع أستانا المعقود يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قدمت إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة في الشهر الماضي بشأن حوار مع وزير الخارجية المقداد بشأن المرسوم الرئاسي المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل وتنفيذه. ومنذ ذلك الحين، يتابع مكثبي في دمشق ذلك الحوار. وتداولت أيضا مع

وأود أن أذكر المجلس بالموقف الثابت للأمم المتحدة المتمثل في أن توجيه الهجمات ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية محظور حظرا باتا بموجب القانون الدولي الإنساني. وسمحوا لي أيضا أن أذكر المجلس بموقف الأمم المتحدة الثابت بشأن احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وأود أن أشير أيضا إلى أن هناك خطرا يتمثل في أن يؤدي اتخاذ خطوة تنطوي على خطأ في الحسابات في أي من بؤر التوتر تلك إلى توسيع نطاق النزاع في حالة غير مستقرة.

وكما رأينا مرارا وتكرارا، يمكن للنزاع في سورية أن يتصاعد بسرعة. وإذا حدث ذلك، فمن المؤكد أنه سيتبعه نزوح جماعي ومعاونة للمدنيين، مع احتمال اتساع نطاق عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي. ولهذا السبب، نشعر بالقلق إزاء العنف في جميع بؤر التوتر في سورية وأي نية لتنفيذ عمليات جديدة. ولهذا السبب، نكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة والتركيز على دعم العملية السياسية.

ويجب ألا ننسى أيضا الأزمة الاقتصادية الحادة في سورية الناتجة عن مرور أكثر من عقد على الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة، والأزمة المالية اللبنانية، ومرض فيروس كورونا، والعقوبات، والآن الحرب في أوكرانيا. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أفاد البنك الدولي بأن النشاط الاقتصادي السوري قد انخفض حجمه إلى النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، ونعلم على وجه اليقين أن الحالة لم تتحسن منذ ذلك الحين. وحذر البنك من أن تلك الأزمة الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية في سورية.

وينبغي ألا ننسى أيضا أن تهيئة الظروف لعودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكرامة عنصر أساسي في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ووجدت دراسة استقصائية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مؤخرا عن تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم أن ٩٢,٨ في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في مصر والأردن ولبنان والعراق لا يعتزمون العودة إلى سورية في غضون الأشهر الـ ١٢ المقبلة.

سبل التعجيل بالعمل وتحقيق نتائج وإحراز تقدم مستمر، وقد فعلت ذلك. وأطلع إلى تواصلهما معي مجددا لتقديم ردودهما أو أي أفكار أخرى.

وكما توجي إحاطاتي المنتظمة للمجلس، تواجه الشعب السوري مجموعة هائلة من التحديات. وقد دُكرت بذلك عندما تم إطلاعي على نتائج تواصل فريق مع المجتمع المدني السوري على الصعيد الإقليمي. لقد أطلع السوريون فريقني باستفاضة على التطورات السياسية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمسائل الإنسانية وقضايا الحماية، وحقوق المرأة، وإشراك الشباب في العملية السياسية، والحكم المحلي، ومبادرات التماسك الاجتماعي. والأمر الذي وحد كل تلك الأصوات هو الحاجة إلى رؤية إجراءات عاجلة لتنفيذ حل سياسي شامل يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد حذرت اليوم من مخاطر حدوث المزيد من التصعيد، وحثت الجميع على تحقيق الوحدة والإحساس بالهدف لاحتواء تلك المخاطر، ودعم الأهداف الإنسانية، وتشجيع الخطوات الملموسة على طريق التسوية. إن رسالتي بسيطة: لا تنسوا سورية، وحققوا الوحدة بشأن سورية وساعدوا السوريين على البدء في الخروج من هذا النزاع المأساوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد الشغري.

السيد الشغري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإعلاء صوت الشعب السوري. هذه هي المرة الأولى منذ أن غادرت سورية التي أواجه فيها الأشخاص الذين دعموا النظام في قتل والدي؛ وقتل أخي الأكبر؛ وقتل أخي الأصغر؛ وقتل أصدقاء طفولتي.

عندما جاء الجنود إلى منزلنا لقتل عائلتي، سمعت أمي أحدهم يتكلم بالفارسية. لقد كان ضابطا إيرانيا أرسل لقتل أملنا - أملنا في الديمقراطية. عندها أدرك الشعب السوري أن لدينا أكثر من عدو وأنها نحتاج إلى أكثر من صديق.

منظمات حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا والأسر وجهات الاتصال في المجتمع المدني التي أطلعتني أيضا على تقييقاتها، بما في ذلك التقديرات بأن مئات الأشخاص قد أُفرج عنهم حتى الآن، ولكن لم ترد تقارير مؤخرا عن إطلاق سراح آخرين.

ولا نزال نشدد على إمكانات المرسوم وأهمية تنفيذه الشامل إذا أُريد تحقيق تلك الإمكانيات. وينبغي عدم تفويت هذه الفرصة. ونأمل أن يكون هناك مزيد من العمل والتواصل مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة وبشأن المواضيع الأخرى المتعلقة بتدابير بناء الثقة.

وبالتوازي مع ذلك، هناك عدد من المواضيع التي يمكن للآخرين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخارجية، أن يتخذوا فيها خطوات إيجابية أيضا، فيما يتعلق بسورية والمضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما زلت أتجاوز مع الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن الشكل الذي يمكن أن تبدو عليه هذه الخطوات، وأقدر استعدادهم للمشاركة.

نواصل الدعوة إلى انعقاد اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، والتي يمكن، إذا ما تم التعامل معها بالطريقة الصحيحة، أن تسهم في التوصل إلى تسوية سياسية لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد قدمتُ آخر إحاطة إلى المجلس خلال الدورة الثامنة للهيئة المصغرة للجنة المعنية بالصياغة، التي اختتمت أعمالها في ٣ حزيران/يونيه. واتفق الرئيس المشارك على أن تُعقد الدورة التاسعة في جنيف في ٢٥ تموز/يوليه. وقد أرسلت دعوات رسمية وفقا لذلك، وتتخذ خطوات لوجستية للمضي قدما في الدورة.

وأبلغتُ أعضاء اللجنة في ختام الدورة الثامنة بأنني أقدّر لهجة الحوار في القاعة وطابعه الموضوعي. ولكنني كنت صادقا معهم أيضا في أنني أرى تحديات حقيقية تتعلق بوتيرة العمل وعدم قدرة الأعضاء على تحديد مجالات الاتفاق المؤقت الأولي والبت فيها، حتى بشأن النقاط التي يُحتمل أن يكون هناك توافق في الآراء حولها في القاعة.

واجتمعتُ مع الرئيسين المشاركين معا في نهاية الدورة لمناقشة ما يمكن عمله للتصدي لتلك التحديات. ورحبا بتشاطري للأفكار بشأن

قوتهم؛ إنهم يجلسون في مجلس الأمن، وليس في أرجوحة في ديزني لاند.

تقول رانيم من ريف دمشق إنها تعاني من رهاب الأماكن المغلقة. كلما يقصفون يتعين عليها أن تذهب وتختبئ في القبو في غرفة صغيرة ولا تستطيع التنفس. إنها تريد فقط أن ينتهي هذا.

يقول شادي، وهو طفل صغير جدا من القنيطرة، إنه قام مؤخرا بترويض قطة - وإنها الآن، في هذا النزاع، عالمه. ويطلب من الأعضاء التكرم بمساعدته في الحفاظ على سلامتها وحياتها. اسمها جودي.

وتقول مريم من السويداء إن الأمر يبدو دائما مستحيلا حتى يتم تحقيقه. أعلم أنها سرقت هذا الاقتباس.

يقول خالد من الرقة إنه بينما قد يعتقد الأعضاء أن الحرب في سورية قد انتهت إلا أنها لم تنته. فلا يزال الناس يتم استهدافهم. ولا يزال الناس يُقتلون.

وتقول لبنى من دير الزور إن هناك طريقة واحدة فقط لإنهاء الحرب في سورية، وهي تقديم نظام الأسد إلى العدالة.

الرسالة الأخيرة والرابعة عشرة هي من طرطوس، مسقط رأسي، والتي كتبتها أنا بنفسني. منذ بداية الانتفاضة السورية في آذار/مارس ٢٠١١، استخدمت روسيا حق النقض ضد أكثر من ١٥ مشروع قرار لمجلس الأمن تتعلق بالنزاع في سورية. وتغطي مشاريع القرارات هذه، في جملة أمور، انتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام القوة ضد المدنيين، والأسلحة الكيميائية السامة، والدعوات إلى وقف مجد لإطلاق النار. لقد فعلت روسيا ذلك لتوفير غطاء سياسي للنظام السوري وحماية مصالح موسكو الاستراتيجية وصفقات الأسلحة مع الدولة السورية.

سؤالي هو: ما هي مشكلتهم؟ هل تخلوا عن إنسانيتهم تماما؟ كيف ينامون في الليل؟ كيف ينظرون في عيون أطفالهم؟ ويجب ألا يجروا على إخباري بأي شيء عن سيادة النظام السوري. فهذه الآن مجرد حجة جوفاء تماما.

أقف أمام أعضاء مجلس الأمن اليوم لأنقل إليهم ١٤ رسالة بعث بها إليهم ١٤ سوريا يمثلون جميع السوريين من جميع المحافظات السورية الأربع عشرة. ويود كاتبو هذه الرسائل أن يبلغوا أعضاء المجلس بما يلي.

تقول راما من محافظة درعا للأعضاء إن لديهم القدرة على تحويل كابوس الشعب السوري إلى حلم، وتطلب منهم التكرم بفعل ذلك. ويتساءل علي من دمشق إن لم يكن مستغربا كم أن الأعضاء أقوياء ومع ذلك كم أن أفعالهم عاجزة في مواجهة عدو السوريين؟

تقول سارة من حمص إن ابنتها مريضة للغاية وتساءل لو بإمكان أي من الأعضاء المساعدة في نقلها جوا إلى مستشفى آمن في أي مكان في العالم.

ويقول ياسر من حماة إنه فقد كل شيء على مرأى من المجلس وإن الأعضاء يودون فقط إلقاء اللوم على أعضاء آخرين. إنهم يلقون باللوم في هذه الحالة على روسيا لمجرد إزاحة المسؤولية بعيدا عن أنفسهم.

وتقول هبة من اللاذقية إن سورية لم تكن أبدا أكثر رعبا مما هي الآن. حتى أنصار النظام يعتقلهم النظام ويعذبهم ويقتلهم.

لمعلومات الجميع، لن أفرز أصوات الشعب السوري. إنني أخبر المجلس بما قالوه بالضبط.

يقول كريم من إدلب إن الأعضاء يتصرفون ببأس منذ عام ٢٠١١. لقد فقد كل ما كان يحبه ويملكه، ويضيف أنه يدين إخفاق الأعضاء في أن يكونوا مفيدين أو في احترام حياة البشر وحقوق الإنسان.

تقول سناء من حلب إن كل ما نحتاج إليه هو الحماية. لقد سئمت من خوفها من السماء. إنها لا تريد أن تُلقى السماء المزيد من القنابل.

يقول شيرو من الحسكة إن الأعضاء يجب ألا يسمحوا لروسيا والصين وإيران باللعب بهم وأنهم يجب أن يتصرفوا كمن يدركون قدر

وهناك أعضاء آخرون. لدينا البرازيل والمكسيك وأيرلندا وغابون وكينيا وغانا، التي لا نراها في الواقع تتخذ موقفا واضحا. يجب أن تتخذ موقفا واضحا ضد الديكتاتورية لدعم الشعب الذي يحتاج إلى مساعدته. لقد حان الوقت الآن للتضامن مع الشعب السوري، الذي يناضل من أجل الحرية والكرامة.

وقد أظهرت تركيا ولبنان سخاء كبيرا باستقبالهما هذا العدد الكبير من اللاجئين. ولا شك أننا ممتنون لهما كثيرا على ذلك. غير أن السوريين يتعرضون حاليا للتمييز والعنصرية والإهانة بشكل يومي. ونود أن نطلب إلى حكومتنا تركيا ولبنان، فضلا عن حكومات البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين السوريين، إظهار المزيد من المسؤولية في تكريم من يلتمسون اللجوء في بلدانها. وسيتذكر الشعب السوري من أحسن إليه، وكذلك من أساء إليه.

وبينما أخطب المجلس اليوم، هناك ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية وشمالها الشرقي. وهؤلاء الأبرياء رهائن لدى روسيا التي تواصل فرض سيطرتها على جميع النقاط العابرة للحدود، بما في ذلك معبر باب الهوى الحدودي.

والسبب الذي دعاني إلى أن أسمى، خلال الدقائق الخمس الماضية، الأفعال المخزية التي تصدر عن دول أعضاء هو أنني أعلم أن المجلس بمقدوره فعل الكثير، لكنه يختار ألا يفعل. وإليك ثلاثة إجراءات يمكن للأعضاء اتخاذها ليثبتوا لمواطنيهم أنهم يهتمون بحقوق الإنسان ويخففون من معاناة الشعب السوري.

أولا، ينبغي للأعضاء ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط على روسيا لتمديد ولاية معبر باب الهوى وفتح جميع النقاط الأخرى العابرة للحدود للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وينبغي ألا يكون ذلك محل تفاوض؛ فنحن نتحدث عن المساعدات الإنسانية.

ثانيا، يجب أن يحذوا حذو ألمانيا في استخدام قدر كبير من الأدلة لمقاضاة النظام السوري وحلفائه. ويمكن أن تساعد تلك الخطوة

لم يحصل النظام الإيراني والمليشيات المدعومة من إيران على ما يكفي من قتل العقول اللامعة في العراق، مثل إيهاب الوزني وهاشم الهاشمي، اللذين كانا قائدين بارزين في المعارضة للنظام الإيراني الوحشي. لم يكن قتل هؤلاء كافيا. ولذلك عبروا الحدود وجاءوا إلى سورية وذبحوا واغتصبوا وأحرقوا البشر والحيوانات والأشجار. إذا أراد أي شخص دليلا على ذلك فما عليه سوى البحث في موقع atrocitiestracker.org، وهو مشروع لفرقة العمل للطوارئ السورية، الذي يسلط الضوء على أدلة وشهادات عائلات وضحايا إيران وسورية وروسيا في سورية والعراق.

في وقت سابق من هذا العام، رحب أحد أعضاء المجلس بالديكتاتور السوري، بشار الأسد، في منزله. أليس لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أي احترام للشعب الذي يعاني منذ سنوات، ولكل من ماتوا من التعذيب في سورية، ولكل أم فقدت طفلا لها؟ أليس لديها أي احترام لهؤلاء الناس؟ إن تطبيع الأسد هو جريمة. يجب أن يعلم السياح والمسافرون من جميع أنحاء العالم عن دعم الإمارات العربية المتحدة لقتل الأطفال والنساء في سورية.

سأحرص على أن يعلموا ويفهموا مدى افتقار قيادة الإمارات التام إلى الأخلاق. وعندما يعرف الناس، أين سيختبئون؟ خلف برج خليفة؟ إنه ليس كبيرا بما يكفي لإخفاء عارهم. يجب أن تشعر الإمارات العربية المتحدة بالخجل، وكذلك الأردن - البلد الذي لا يسمح للنساء الحوامل في مخيم الركبان بالذهاب إلى مستشفى أردني آمن للولادة. وينبغي لحكومتنا كلا البلدين أن تخجلا. إنهما تهينان الشعبين العظيمين في الإمارات العربية المتحدة والأردن.

ولقد اقتصررت حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة على البيانات الفارغة، دون اتخاذ أي إجراء. فمن المفترض أن تكون زعيمة العالم الديمقراطي. وأنا لم أعد حتى أراها في الساحة العالمية. وهي لن تتمكن أبدا من حماية ديمقراطيتها وحقوق نساءها وتلاميذ مدارسها إذا تجاهلت حقوق الإنسان في أماكن أخرى. فنحن جميعاً مترابطون. لقد اعتدت، إلى جانب الكثير من الناس، التفكير في أمريكا بوصفها أعظم بلد في العالم. ونحن الآن في الواقع بحاجة إلى دليل على ذلك.

بضرورة مواصلة توجيه الحوار بين السوريين بمساعدة الأمم المتحدة،
تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونرى أن الحاجة تمس الآن إلى إحراز تقدم على مسار التسوية السياسية السورية، فالحالة في الميدان لا تزال متوترة. والتهديدات الأمنية الرئيسية لسورية والمنطقة ككل يشكلها الوجود المستمر على نطاق كبير لجماعات الإرهابيين الذين وجدوا ملاذا في مناطق لا تخضع لسيطرة دمشق، مثل إدلب ومناطق على نهر الفرات والتفاف. ومع ذلك، نرى أن الأسباب الجذرية للحالة المتفجرة تكمن في السياسة الحالية التي تنتجها بلدان الغرب والمتمثلة في مغازلة العناصر الإرهابية في محاولة لاستخدامها لأغراضها الجيوسياسية.

وفي ذلك السياق، نحن على اقتناع بأن السبيل إلى حل الأزمة السورية هو إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني، الذي ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الوقف غير المشروط للضربات الجوية المنتظمة التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي. وقد استهدفت الضربة الأخيرة، التي سُنت في ١٠ حزيران/يونيه، مطار دمشق الدولي. وقد لحقت أضرار مادية جسيمة بالمطار، حيث تضرر المدرج مما أدى إلى وقف جميع الرحلات الجوية، بما في ذلك رحلات الخدمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

ونأسف لأن المواقف المسييسة والمتحيزة للوفود الغربية تسببت في رفض مشروع البيان الصحفي لمجلس الأمن الذي اقترعناه. ومرة تلو الأخرى، نلمس كيف أن المواقف المسييسة لأعضاء المجلس انعكاس لمبادئهم.

وفي الوقت نفسه، نشهد حاليا تدهورا خطيرا في الحالة الاقتصادية والإنسانية. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سجل عدد المحتاجين رقما قياسيا بلغ ١٤,٦ مليون شخص. ومن الجلي أن ذلك هو النتيجة المباشرة للجزءات الانفرادية الخائفة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولا تزال هذه الحالة مستمرة بعد مرور عام تقريبا على اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي كان

في إبطاء أو منع تطبيع نظام يواصل إهانة أعضاء المجلس يوميا بارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

ثالثا - وربما هو الإجراء الأصعب ولكنه الأهم - يجب أن يكافح الأعضاء معنا، نحن الشعب السوري، لإطلاق سراح كل أم وأب وأخ وأخت وجار وصديق محتجز لمجرد نزوله إلى الشارع والمطالبة بحقوقه وبتحقيق المساءلة والعدالة.

(تكلم بالعربية)

إلى كل سوري، إلى كل ناج، إلى كل ضحية، إلى كل مُهَجَّر، إلى كل أرملة، إلى كل يتيم، إلى كل سوري لديه أمل في الحرية أقول: الحرية ستأتي والأمل كبير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الشغري على إحاطته.

وأود أن أذكر بأنه وفقا للنظام الداخلي للمجلس وممارساته، لا يطرح مقدمي الإحاطات الأسئلة على الدول الأعضاء؛ بل الدول الأعضاء هي التي تطرحها على مقدمي الإحاطات.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم،

سيدي الرئيس، على هذا العرض العملي للكيفية التي يمكن بها للاختيار غير المسؤول لمقدمي الإحاطات الذين يمثلون المجتمع المدني أن يحول مناقشة جادة إلى برنامج حوار منخفض المستوى وإلى مهزلة..

ونود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، على استعراضه العام للحالة السياسية في سورية. ونرى أن الدورة التاسعة لهيئة الصياغة المصغرة التابعة للجنة الدستورية، المقرر عقدها في نهاية الشهر المقبل، ستشكل حدثا هاما جدا. ونحن مقتنعون

لتوسيع نطاق التعاون تحت رعاية الفريق العامل. ويشكّل الفريق العامل آلية فريدة أثبتت جدارتها وفعاليتها في بناء الثقة بين الأطراف السورية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، وكما هو الحال دائما، على كل عمله الدؤوب لتشجيع إطلاق عملية سياسية قد تضع حدا للنزاع.

وأود كذلك أن أتقدم بشكر خاص إلى السيد الشغري على شهادته القوية اليوم، التي كانت مقنعة ومؤلمة على حد سواء. فقد كان من المهم لنا جميعا أن نسمع الأصوات التي أوصلها إلى مسامعنا. والرسالة الوحيدة التي يمكنني أن أمل في إيصالها إليه اليوم هي أن الولايات المتحدة فخورة جدا، كبلد، بأنها تمكنت من استقباله بعد ما مر به وأنها تقف بحزم مع الشعب السوري.

دُكرنا أمس بالحقائق الصارخة لأهوال النزاع السوري من خلال رقم أصدرته الأمم المتحدة: ٨٨٧ ٣٠٦ - هذا هو عدد المدنيين الذين قتلوا منذ بداية الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠١١ حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٢١. إنها بالطبع أكثر من مجرد إحصائية واقعية بالنسبة جميعا. فقد كان لدى هؤلاء الناس آمال وأحلام؛ وكانت لهم هويات؛ وكانت لديهم عائلات والعديد من الأحياء، كما سمعنا للتو. وينبغي للنطاق الإنساني للنزاع أن يصدمننا جميعا وينبغي أن نُجبر جميعا على مضاعفة جهودنا لإيجاد حل للأزمة.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والجهود الرامية إلى ضمان تحقيق المساءلة عن جميع تلك الجرائم.

ونحث على تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك عن طريق معالجة مسألة الأشخاص المحتجزين تعسفا والمفقودين. وفي كل شهر، تعرب الولايات المتحدة عن قلقها إزاء أكثر من ٣٠ ٠٠٠ سوري محتجزين تعسفا أو مفقودين. ونقدر أيضا تقدير تركيز المبعوث الخاص بيدرسن على تلك المسألة.

يهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية للسوريين واحتياجاتهم، من خلال جملة أمور منها تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

وتظل المشكلة العويصة المتمثلة في عودة اللاجئين قائمة. ولا تخفي البلدان المضيفة - لبنان والأردن وتركيا - كونها وصلت حدودها القصوى فيما يتعلق بمواصلة استضافة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، ترفض الدول الغربية بعناد مساعدة السوريين على العودة إلى ديارهم. فهي تفضل الدفع مقابل بقاء اللاجئين في البلدان المضيفة. ومن جانبنا، نرى أنه من الضروري كفالة الحق الأساسي للاجئين في العودة إلى ديارهم، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، شريطة أن تُبذل تلك الجهود بالتنسيق على نحو صارم مع دمشق.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على مرسوم الرئيس السوري، بشار الأسد، الذي أصدر فيه عفوا عن المواطنين السوريين المدانين بارتكاب أنشطة وجرائم إرهابية قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، باستثناء الجرائم التي أسفرت عن خسائر في الأرواح. ويهيئ ذلك القرار الذي اتخذته القيادة السورية، بالإضافة إلى العفو الصادر في كانون الثاني/يناير عن رافضي الخدمة العسكرية، بيئة مواتية للمواطنين السوريين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

وقد أبدت دمشق استعدادها أيضا لاتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز المصالحة المدنية والعمل على المسائل المتعلقة بالمحتجزين والمفقودين. وبعبارة أخرى، تعمل الحكومة السورية على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأسهمت روسيا أيضا إسهما كبيرا في التسوية الشاملة. وإلى جانب شركائنا في صيغة أستانا - إيران وتركيا - عقدنا الاجتماع الدولي الثامن عشر بشأن سورية في نور سلطان، الذي تُوج باعتماد بيان مشترك عُمد بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

ونلاحظ العملية الناجحة التي أدت إلى إطلاق سراح المحتجزين بصورة متزامنة في ١٣ حزيران/يونيه في إطار الفريق العامل الخاص المنشأ بمساعدة صيغة أستانا. وأثبتت تلك العملية استعداد الأطراف

وأخيراً، تتطلع الولايات المتحدة إلى العمل بشكل تعاوني مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الأيام المقبلة لتجديد ولاية آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية وتوسيع نطاقها. وكما سمعنا، توفر الآلية شريان حياة حاسماً للمساعدة. وسيكون قطع تلك المساعدة أمراً مدمراً لملايين السوريين، لذلك نحث جميع الزملاء الأعضاء على دعم وتعزيز شريان الحياة الأساسي هذا للشعب السوري.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية الرهيبة هو من خلال عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد شينغ جي شنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص، بيدرسن، على إحاطته وأقدر جهوده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعزيز العملية السياسية في سورية.

عقدت المجموعة الأساسية للجنة الدستورية السورية مؤخرًا دورتها الثامنة، حيث أجري خلالها حوار موضوعي حول نص مشروع الدستور. وبالنظر إلى الطابع المعقد والحساس للغاية للملف السوري، فإن مجرد عقد ذلك الاجتماع في حد ذاته تطور إيجابي. وتؤيد الصين بقوة العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٤)، وتدعو جميع الأطراف في سورية إلى التعاون بنشاط مع المبعوث الخاص للسعي إلى إحراز تقدم جوهري بشأن مشروع الدستور. وينبغي أن تظل اللجنة الدستورية مستقلة وبمناى عن التدخل الخارجي.

ولا يمكن إحراز تقدم في العملية السياسية السورية من دون بيئة مواتية. لذلك، ترحب الصين بالعمو العام الذي أعلنته سورية مؤخراً، والذي يفرضي إلى تهيئة الظروف المواتية للمصالحة الداخلية في البلد.

لا يمكن تصور إحراز تقدم كبير في العملية السياسية في الوقت الذي لا تزال فيه سورية تتعرض للغزو الأجنبي والاحتلال غير القانوني. وقد بعث الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية مؤخراً

ونحيط علماً بمرسوم نظام الأسد المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ونكرر دعواتنا للحصول على مزيد من المعلومات عن ذلك الإعلان.

ولكن لكي نكون واضحين، لم يفرج النظام حتى الآن إلا عن بضع مئات من السجناء - وهم جزء صغير من أولئك الذين ما زالوا محتجزين لدى النظام. ونحث نظام الأسد على تنفيذ المرسوم تنفيذياً كاملاً وشفافاً وفعالاً حتى يمكن الإفراج عن نسبة أكبر بكثير من المعتقلين. ونحث النظام أيضاً على التنسيق مباشرة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية الأخرى لضمان أن تكون تلك الجهود إنسانية وشفافة.

وينبغي ألا يُستخدم العفو العام لتبرير أو تشجيع عودة اللاجئين قبل أن تتوفر ظروف حقيقية تيسر العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين. وتظل السلامة والأمن، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بسيادة القانون كما نرى اليوم، عقبتين رئيسيتين أمام أي عودة محتملة، وأعتقد أن ذلك يفسر الإحصائية التي أطلعنا عليها المبعوث الخاص بشأن النسبة المئوية للاجئين الذين يرغبون في العودة.

ونكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو جانب رئيسي آخر من جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويساورنا القلق كذلك إزاء أي قرار محتمل من جانب تركيا بالقيام بعمل عسكري على الجانب السوري من الحدود. فينبغي ألا نفعّل شيئاً لكسر خطوط وقف إطلاق النار التي أنشئت بالفعل.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بخصوص اللجنة الدستورية. ونعلم أنه يشاطرنا خيبة أملنا لأن تلك المناقشات لم تسفر، بعد ثماني جولات وأكثر من عامين، عن نتائج هامة. وتقع المسؤولية الواضحة عن غياب التقدم ذاك على عاتق نظام الأسد وحده، حيث يواصل تعطيل فرصة إجراء أي حوار مثمر من خلال تعنته.

وسيكون من المفيد تقييم العملية حتى الآن وتحديد أفضل السبل للمضي بها قدماً. ونأمل أن تتيح الجولة التاسعة من المحادثات، المقرر عقدها في جنيف الشهر المقبل، فرصة لإحراز بعض التقدم الذي طال انتظاره والذي يستحقه الشعب السوري.

في عام ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أيد خريطة طريق لعملية السلام في سورية ووضع جدولاً زمنياً للمحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة بين الحكومة وأعضاء المعارضة. وفي عام ٢٠٢٢، وبعد سبع سنوات من المعاناة الإنسانية الشديدة والتشريد، فضلا عن تدمير البنية التحتية المدنية الأساسية، لم نحرز بعد أي تقدم حقيقي في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وقد عقدت اللجنة الدستورية بالفعل ثماني جلسات، ويبدو أن أعضاءها إما غير قادرين أو غير راغبين في تجاوز خلافاتهم في معظم المجالات من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً جداً في الميدان، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة في جميع أنحاء المنطقة. ووصلت الاحتياجات الإنسانية إلى ذروتها، حيث يعتمد ملايين الأشخاص على المساعدات الدولية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وغني عن القول إن حالة اللاجئين والمشردين داخلياً تتدهور أيضاً مع مرور كل يوم.

وعندما ينتهي الإذن بالعمليات الإنسانية عبر الحدود في ١٠ تموز/يوليه، سيتعين على المجلس مرة أخرى أن يتخذ قراراً مهماً جداً بشأن هذه المسألة، يكون له أثر واضح على حياة الملايين من الناس، ولا سيما النساء والأطفال. وتوافق البرازيل على أنه ليس أمامنا في الوقت الراهن خيار سوى مواصلة دعم تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لجميع المحتاجين في سورية من خلال جميع الطرائق الممكنة. ومن المهم التأكيد على أن المساعدة عبر الحدود ليست بأي حال من الأحوال حلاً طويلاً الأجل، بل هي تدبير مؤقت للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية لجزء من السكان السوريين.

وفيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية، نلاحظ مع القلق أن الجزاءات لا تزال تؤثر على قدرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على العمل في سورية. وتضم البرازيل صوتها إلى نداء الأمين العام إلى جميع الأطراف المعنية لإيجاد سبل للتصدي للتحديات التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في سورية فيما يتعلق بكفالة التمكّن من الوصول إلى الخدمات المالية على نحو يمكن التعويل عليه.

برسائل متتالية إلى رئيس مجلس الأمن تدين انتهاك بعض البلدان لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونحث تلك البلدان على الوقف الفوري للأنشطة ذات الصلة. وندعو كذلك إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية المتمركزة في البلد من دون موافقة الحكومة السورية. كما عُقدت مؤخراً الجولة الثامنة عشرة من المحادثات في إطار عملية أستانا. وتؤيد الصين البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى تخفيف حدة النزاع من خلال تعزيز التسيق.

ويجب القضاء على الإرهاب. ويساور الصين القلق إزاء اتساع نطاق الهجمات الإرهابية جنوب دمشق من قبل تنظيم داعش. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات صارمة ضد القوى الإرهابية في سورية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يدين أي معايير مزدوجة.

إن سورية عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وعضو هام في العالم العربي. وترحب الصين بتعزيز التفاعل بين سورية والبلدان العربية الأخرى في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية. وتتطلع الصين إلى عودة سورية المبكرة إلى الأسرة العربية، الأمر الذي سيفضي إلى بذل جهود منسقة لتعزيز السلام في المنطقة والتسوية المبكرة للمسألة السورية.

ستنتهي ولاية آلية المساعدات الإنسانية السورية العابرة للحدود في تموز/يوليه. وتأمل الصين أن يجري مجلس الأمن، مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وامتلاك الحكومة السورية لزام الأمور، مناقشة شاملة بشأن مسائل من قبيل المعونة العابرة للحدود وعبر خطوط التماس والإنعاش المبكر والجزاءات الانفرادية. ويجب أن يعزز ذلك النقاش الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وأن يزيل، بطريقة مستهدفة، العقبات التي تواجه المساعدة الإنسانية، بحثاً عن حلول مجدية لترتيبات ما بعد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أختتم بياني بشكر المبعوث الخاص بيدرسن مرة أخرى على جهوده المتواصلة للخروج بنا من حالة الجمود الحالي في تحقيق العملية السياسية المتوخاة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونشيد به أيضا على جهوده لمواصلة إشراك المجلس الاستشاري للمرأة السورية في عملية السلام. ولا يمكن أن يكون الاتفاق السياسي مستداما إذا لم تسمع أصوات النساء.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الوافية جدا وجهوده الدؤوبة.

واليوم سأركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل، هي العملية السياسية، والأمن، واللاجئون والمفقودون.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نحيط علما بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بصيغة أستانا. بيد أننا نأسف لأن الدورة الثامنة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية لم تحرز أي تقدم. ولذلك نأمل أن نرى تحولا عن ذلك المسار في الدورة التاسعة، التي ستعقد في نهاية تموز/يوليه في جنيف وفقا للاختصاصات. ونحث الطرفين على المشاركة البناءة، وعلى إحراز التقدم في المناقشات من خلال القيام بذلك.

وفي ذلك الصدد، يكرر وفد بلدي تأكيد دعمه لجهود المبعوث الخاص بيدرسن للتحرك نحو حل سياسي، ويثني على مشاوراته المنتظمة مع المجتمع المدني. ونود أن نؤكد، كما فعل آخرون هنا اليوم، الحاجة الماسة إلى مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية السياسية السورية من أجل التوصل إلى حل مستدام.

وفيما يتعلق بالمسألة الأمنية، من الواضح أننا نشعر بالقلق إزاء الإعلان عن تدخل عسكري جديد في شمال سورية، ولا سيما محاولة تبريره بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون ذلك مخالفا تماما لأحكام القانون الدولي، تحديدا فيما يتعلق باستخدام القوة والدفاع عن النفس، وإذا حدث فإنه سيقوض سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ويجب على أعضاء اللجنة الدستورية أن يفهموا فهما تاما المسؤولية التي تقع على عاتقهم ودورهم المهم في ضمان مستقبل سورية. وإذ نتطلع إلى الدورة التاسعة للجنة الدستورية، المقرر عقدها في أواخر تموز/يوليه، تكرر البرازيل دعوتها لجميع الأعضاء إلى العمل بطريقة تتم عن الإحساس بالتوافق والمسؤولية، وتشدد على أهمية البحث بصدق عن سبل للمضي قدما.

وفي اجتماعنا السابق، أشار السيد بيدرسن إلى أن مرسوم العفو الصادر في ٣ نيسان/أبريل يحتمل أن يكون تدبيرا لبناء الثقة بين الطرفين (S/PV.9022). وأشكر المبعوث الخاص على ما وافانا به من معلومات مستكملة عن تلك المسألة. وبينما نواصل متابعة تنفيذ المرسوم عن كثب، ندعو البرازيل جميع الأطراف إلى وقف التعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري وجميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونحن ندعم بقوة جميع العائلات في سعيها لتحديد مصير الأشخاص المفقودين في سورية، بمن فيهم أولئك المختفون قسرا أو المختطفون أو المحتجزون تعسفا. ونرحب بالأبناء الأخيرة عن تبادل السجناء في إطار عملية أستانا. ونود البرازيل أن تشكر جميع المشاركين في المفاوضات التي أدت إلى ذلك الاتفاق وجميع الذين يعملون على تنفيذه.

وأكرر موقف البرازيل، الذي ظل دون تغيير منذ عام ٢٠١١: إن العملية التي يملكها ويقودها السوريون والتي تيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة أراضي سورية وسيادتها، هي وحدها التي ستخفف ما سببه هذا النزاع من معاناة لا حد لها. ولا يزال الحل العسكري بعيد المنال، ولن تؤدي الجزاءات الأحادية الجانب إلا إلى مزيد من العنف وتقلبات أوسع نطاقا في المنطقة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب المزيد من التصعيد. ويجب عليها أن تمتنع عن إلحاق الأذى بالمدنيين وأن تزيد من جهودها للامتثال للقانون الدولي الإنساني.

نشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، ونرحب بمشاركته المستمرة مع مختلف أصحاب المصلحة في سورية كجزء من جهوده لتيسير وتشجيع التوصل إلى حل سياسي ضروري جدا للنزاع في ذلك البلد. كما نرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة. وكما أبرز في جلسة اليوم، فإن الحالة في سورية لا تزال مثيرة

للقلق وتتطلب اهتماما كاملا ومستمر من المجتمع الدولي. ويجب أن نواصل إمداد البلد بشريان الحياة الذي يحتاج إليه للتوصل إلى حل دائم للنزاع. ونرى أن الحل السياسي هو الطريق الواعد إلى السلام والأمن في سورية. ويتطلب ذلك الإرساء الفوري لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، فضلا عن إجراء حوار شامل وتعددي بشأن سبل المضي قدما يأخذ في الاعتبار مصالح السوريين، ويتوج باستعادة سلطة الدولة في نهاية المطاف على كامل الأراضي السورية.

ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم المحرز في عمل اللجنة الدستورية، التي لم تسجل أي نتائج ملموسة بعد مناقشة عدد من المقترحات في الجولة الأخيرة من المفاوضات. وعلى الرغم من أننا نرحب بالحوار بين الطرفين، فإننا ندعو إلى مزيد من المشاركة البناءة بشأن جوهر الدستور والحاجة إلى استكشاف السبل لتسريع العمل بشأن النقاط الشائكة التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة للشعب السوري. ونشدد على ضرورة أخذ تلك المسائل في الاعتبار، لا سيما عندما تجتمع اللجنة الدستورية من جديد في ٢٥ تموز/يوليه.

إن الحاجة إلى النهوض بعملية سياسية أوسع نطاقا تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن تدابير بناء الثقة، مثل الإفراج عن المحتجزين وتحديد مصير الأشخاص المفقودين، أن تسهم في تعزيز العملية. ويلزم الإفراج عن المزيد من المحتجزين، مع إيلاء اهتمام خاص للمسنين والنساء والأطفال. ومن الضروري معالجة هذه المسائل بأسرع ما يمكن، وإلا سيظل السلام بعيد المنال بالنسبة للشعب السوري.

والعفو الذي منحتة الحكومة السورية خطوة مهمة نحو المصالحة، ونعتقد أنه يمكن أن يسهم في تدابير بناء الثقة. ونشدد على أن هذا مجال يمكن الاستفادة منه بشكل إيجابي من خلال نهج المبعوث

وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن تصعيد التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تشريد المدنيين وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وقد حان الوقت لتعزيز الحوار والتعاون بين الجيران، بما في ذلك تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب.

كما يساورنا قلق عميق إزاء تجدد الأعمال القتالية في الشمال الشرقي، فضلا عن استمرار عدم الاستقرار في الجزء الجنوبي من البلد. وفي ذلك السياق، ندين الهجوم الأخير على مطار دمشق الدولي. وفيما يتعلق باللاجئين، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البلدان المستقبلية. ومما يؤسف له أنه لم يتم بعد تأمين الظروف لتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. ونشجع على مواصلة تقديم الدعم للمنظمات الإنسانية وزيادة التمويل لدعم المجتمعات المضيفة.

ومن ناحية أخرى، وبينما ندرك أنه تم الإفراج عن بعض المحتجزين، فإنه بالنظر إلى حجم القضايا قيد الدراسة، فإن عدد الذين أطلق سراحهم محدود للغاية. وندعو السلطات السورية إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، بدءا بالنساء والأطفال وكبار السن. وفي الوقت نفسه، يجب تحديد أماكن وجود الأشخاص المفقودين، ويجب السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى مراكز الاحتجاز. وننتقل إلى التقرير النهائي للأمين العام عن تلك المسألة. ومن المهم إحرار تقدم في جميع هذه المسائل من أجل إيجاد الثقة وتهيئة البيئة المؤاتية للحوار السياسي، فضلا عن التحرك نحو المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي السوري.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد مجددا أنه من المهم أن يجدد المجلس الإنز استخدام معبر باب الهوى الحدودي في الأيام المقبلة بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة لأكثر من ١١ مليون سوري لا يتوفر لهم بديل آخر.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وكينيا وغانا.

إلى وحدة المجلس في تجديد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي سيكون خطوة حاسمة إلى الأمام في استكمال تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجددا دعمهم المستمر للتوصل إلى حل سياسي شامل ودائم للأزمة، تضامنا مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام، ويحثون جميع أطراف النزاع على وقف إطلاق النار ويشجعون جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المنطقة على إظهار التزام أكبر بإيجاد حلول دائمة للنزاع من خلال العملية السياسية. وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا باحترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته ومعلوماته المستكملة الواضحة والثاقبة التي نقدرها حقاً. وأود أيضاً أن أشكر السيد عمر الشغري على حضوره معنا هنا اليوم. فللمجتمع المدني وظيفه حاسمة وشاقّة، وهي مهمة حتى عندما تكون مُرهقة.

وكما سمعنا من المبعوث الخاص، استمر العنف في جميع أنحاء سورية، وخاصة في الجزء الشمالي الغربي، ولا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. ومن المروع أن ٧٢ مدنياً، من بينهم ١٢ طفلاً، قتلوا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وتشكل الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية الدولية. وأكرر دعوة أيرلندا لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في جميع أنحاء سورية لحماية الأرواح البشرية والمساعدة في بناء الثقة على المسار السياسي. تدين أيرلندا الهجوم على حافلة مدنية في الرقة في ٢٠ حزيران/يونيه، الذي أسفر عن مقتل ١٣ شخصاً، من بينهم مدنيان. وهذا تذكير صارخ آخر بالتهديد الذي يشكله الإرهاب والحاجة إلى بذل جهود مستدامة وشاملة لمواجهته.

وكانت لقطات المجزرة التي وقعت في عام ٢٠١٣ في حي التضامن في دمشق، والتي نشرت في صحيفة الغارديان في أبريل/

الخاص التدريجي لجعل أصحاب المصلحة السوريين الرئيسيين، بدعم من المجتمع الدولي، يقدمون تنازلات مقابل إجراءات متبادلة من الآخرين، وهو ما يصب في مصلحة البلد على المدى الطويل. ولذلك، نتطلع إلى تلقي معلومات إضافية عن تنفيذ ذلك النهج.

ونذكر بالدور المهم للمرأة في تعزيز المناخ السياسي في سورية ونرحب بمشاركتها في عملية السلام، لا سيما في سياق المناقشات داخل المجلس الاستشاري للمرأة السورية.

ويشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالقلق إزاء وجود مرتزقة من بلدان معينة في سورية، لأنها تقوض الأمن الإقليمي والدولي، ويودون التشديد على أنه لا ينبغي استخدام سورية كأرضية تسوي عليها الدول الأخرى حساباتها. ولا تزال الحالة في الجزء الشمالي الغربي محفوفة بالمخاطر، ولا تزال الغارات الجوية والأنشطة الإرهابية مستمرة في الجزء الشمالي الشرقي، ولا سيما في محافظة الرقة.

كما أن مخيم الهول، الذي تفيد التقارير بأن خلايا إرهابية مزدهرة تعمل فيه، يثير قلقنا، لأن أنشطتها لا تزال تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية وتعرض حياة النساء والأطفال للخطر. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ إجراء جماعي حاسم لمكافحة الجماعات المدرجة في قائمة مجلس الأمن مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام.

ندعو جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في سورية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي ذلك الصدد، ندعو البلدان المجاورة إلى الكف عن الأعمال التي من شأنها أن تخلق المزيد من عدم الاستقرار في سورية. والمطلوب الآن يشمل حلاً سياسياً، ووفقاً للأعمال العدائية، وضرورة احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وهو ما يجب أن تؤيده جميع البلدان.

وتشجع مجموعة الأعضاء الأفارقة الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويظل ذلك القرار أهم خريطة طريق للحل السياسي المنشود بشدة للأزمة في سورية. ونكرر التأكيد على الحاجة

ومن الضروري أيضا أن يستمر التركيز على الآثار غير المتناسبة للنزاع السوري على النساء، ويجب تمكين النساء من جميع فئات المجتمع السوري من المشاركة الكاملة والمتساوية في المسار السياسي، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري للمرأة السورية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي ذلك الصدد، سيكون من دواعي سرور أيرلندا أن تحصل على أحدث المعلومات عن تعاون المبعوث الخاص مع المجلس الاستشاري. وتظل أيرلندا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بضمان بقاء الحالة في سوريا على رأس جدول الأعمال الدولي. ونؤكد لأعضاء المجلس أننا لا ننسى سوريا.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد عمر الشغري على إحاطتيهما.

ونعرب عن تقديرنا لأحدث المعلومات التي وفرها المبعوث الخاص، بما في ذلك المعلومات عن الدورة السابقة للجنة الدستورية السورية. ومن الإيجابي أيضا أن تسنى للوفود مناقشة التفتيح المقدم للنص وتحديد مجالات الاهتمام المشترك. ولكننا نشاطر المبعوث الخاص اعتقاده بأن هناك حاجة إلى زيادة فعالية عمل اللجنة الدستورية فضلا عن تعزيز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتحقيق نتائج ملموسة. ونرحب بأخر جولة من مفاوضاتها التي ستعقد في تموز/يوليه.

تواصل النرويج حث أعضاء اللجنة على الإسهام بشكل بناء وبروح من التوافق. ونلاحظ أيضا أن المجلس الاستشاري للمرأة السورية قد اجتمع مؤخرا في جنيف. إن مساهماته في العملية هامة. ويسر النرويج أن تدعم عملها وستواصل الحث على المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في العملية السياسية.

أود الآن أن أنتقل إلى مرسوم العفو الذي أعلنته السلطات السورية. إن مسألة المعتقلين والمفقودين في سوريا تبعث على القلق الشديد. ونتابع عن كثب تنفيذ مرسوم العفو وندعو السلطات السورية إلى توفير مزيد من المعلومات عن نطاق العفو وما هي النظم التي ستشأ للتحقق والتنظيم وتوفير الشفافية.

نيسان، صادمة جدا. وكشفت اللقطات عن وحشية الجناة. ومما يثير القلق أكثر أن أسر الضحايا اكتشفت مصير أحبائها بهذه الطريقة.

ويذكرنا نشر هذا الفيديو بالضرورة المطلقة لكفالة المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية. كما يسلط الضوء على أهمية أن تتبادل الحكومة والأطراف الأخرى المعلومات عن مصير المفقودين والمختفين. إن حجب المعلومات عمدا يطيل معاناة مئات الآلاف من أفراد الأسر، الذين غالبا ما يتعرضون لخطر الاعتقال والابتزاز وسوء المعاملة أثناء البحث عن أحبائهم المفقودين.

ولا نزال ندعو الحكومة السورية والأطراف الأخرى إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفا، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، وإلى السماح بوصول جميع المراقبين المستقلين دون عوائق إلى أماكن الاحتجاز. ونحيط علما بمرسوم العفو الذي أصدرته الحكومة السورية في نيسان/أبريل، ونشدد على وجوب أن تتم جميع عمليات الإفراج بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها.

ولا نزال أيرلندا تؤيد إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي غياب ذلك، تؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. نعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد لدعم الضحايا والناجين وأسره الذين مضى عليهم وقت طول جدا في طي النسيان.

إن استمرار معاناة الأطفال الأبرياء في سوريا إساءة للبشرية جمعاء. لقد نزعت طفولة أولئك الناجين من النزاعات التي استمرت خلال الـ ١١ عاما الماضية. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان مضي سوريا نحو السلام المستدام والشامل.

وسنواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن، بما في ذلك الجهود المبذولة من خلال اللجنة الدستورية والنهج التدريجي الذي يتبعه في السعي إلى تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود أيضا أن أضيف أن الإعلان عن عملية عسكرية تركية جديدة محتملة في شمال سوريا أمر مثير للقلق. ويجب علينا الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة في البلد وتهديد استقرار المنطقة أو تقويض جهود التحالف الدولي ضد داعش.

ولن يكون هناك سلام دائم بدون عملية سياسية فعالة. ولكن لم تسفر الاجتماعات الأخيرة للجنة الدستورية عن أي تقدم ملموس، كما أن النظام لم يعد يرغب في عقد الاجتماعات في جنيف بالرغم من أنها مكان الاجتماع المتفق عليه بين الشعب السوري - كل السوريين، بما في ذلك المعارضة - كما هو محدد في اختصاصات اللجنة الدستورية. وليس أمامنا خيار سوى التمسك بذلك الأسلوب الجديد للعرقلة بوصفه مناورة واضحة لتحويل اللجنة الدستورية إلى قوقعة فارغة. ونحث الأطراف وحلفاءهم على بذل كل ما في وسعهم للمضي قدما بحسن نية والسماح ببداية المفاوضات والصياغة بشكل جدي.

وكما ظللنا نكرر كل شهر، بدون حل سياسي يتم التوصل إليه بشكل آمن ويمكن التحقق منه على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن المواقف الفرنسية والأوروبية إزاء رفع الجزاءات وإعادة الإعمار والتطبيع ستبقى دون تغيير.

وكما يعلم المجلس ستواصل فرنسا مكافحة الإفلات من العقاب بلا كلل في سوريا. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، وخاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. فذلك أمر أساسي لضمان تحقيق السلام الدائم.

أخيرا، إن موقف فرنسا واضح: ففي وقت أصبحت فيه الاحتياجات الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى، من الضروري أن نجدد ولاية آلية إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود لمدة لا تقل عن ١٢ شهرا على النحو الذي طلبه الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى إبداء وحدة صفهم ومسؤوليتهم في ذلك الصدد.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته اليوم.

ويساورنا القلق إزاء التصعيد الذي شهدناه في الأجزاء الشمالية من سوريا، لأن مثل هذا التصعيد في العنف سيؤدي إلى زيادة المعاناة الإنسانية للسكان. ونحث جميع الجهات الفاعلة على المساهمة في النهضة والتمسك بالقانون الدولي.

غير أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتوصل إلى حل سياسي يمكّن الشعب السوري من تقرير مستقبله هما السبيل الوحيد لإنهاء المأساة الإنسانية في سوريا. ونحث الأطراف السورية والبلدان الأطراف في النزاع السوري على المضي قدما نحو حل سياسي شامل - حل يعود أولا بالنفع على الشعب السوري، فضلا عن البلدان المجاورة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

السيد بنعبو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غير بيدرسن والسيد عمر الشغري على إحاطتهما.

إلى جانب استمرار الحرب يستمر أيضا قمع نظام دمشق للشعب السوري. إن الأدلة التي تم جمعها حول مذبحه تضامن التي ارتكبت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لا تترك مجالاً للشك في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المتكررة والمنظمة التي يرتكبها النظام السوري.

وفيما يتعلق بمرسوم العفو الذي أصدره النظام من جانب واحد، نلاحظ أن الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من متابعة أي عملية للتحقق منه، ولم يتم تبادل أي بيانات أو قوائم مع المنظمة. وفي ظل هذه الظروف لا أساس لذلك العفو في واقع الأمر ولا يشكل خطوة أولى بأي حال من الأحوال. وأود أن أذكر مجلس الأمن بأن ١٢٠ ٠٠٠ شخصا ما زالوا مسجلين بوصفهم معتقلين في سجون النظام. كما اعتمد النظام قانونا جديدا بشأن الجرائم الإلكترونية يسمح له بتنفيذ اعتقالات تعسفية جديدة.

وأود أيضا أن أذكر بأن الأمم المتحدة والمجتمع المدني قد وثقا استخدام النظام للعنف الجنسي والعنف الجنساني في مراكز الاحتجاز بشكل منظم، بما في ذلك ضد اللاجئتين العاندين.

وتبين كل هذه الحقائق أنه من غير المجدي الاعتقاد بأن تطبيع العلاقات مع النظام يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار في سوريا أو في المنطقة.

القصف المتبادل والاشتباكات. وهناك حاجة ملحة للقيام بمحاولات جادة للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية. ونعتقد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف.

كما أن الهند ما فتئت تكرر التأكيد على التهديد الذي يلوح في الأفق والذي تشكله عودة الجماعات الإرهابية إلى الظهور مجدداً في سورية. إن جماعات تصنفها الأمم المتحدة إرهابية، مثل تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، تواصل اكتساب القوة لا في سورية فحسب، ولكن في العراق أيضاً. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن ولا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ولا يمكن تعزيز مصداقية الكفاح الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب إلا بكفالة مساهلة للإرهابيين والجماعات الإرهابية.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن الهند تلتزم بتقديم المساعدة الإنمائية إلى سورية ودعم تنمية مواردها البشرية. ولا يزال دعمنا للشعب السوري في مسعاه من أجل السلام والاستقرار الدائمين ثابتاً ولا يتزعزع.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المبعوث الخاص إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على إحاطته الوافية، ونثق معه بأن التوصل إلى توافق بشأن تجديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود سيعيد بمثابة إشارة إيجابية للشعب السوري. ونود أن ننتهز الفرصة للترحيب بتعيين السيدة نجاه رشدي نائبة للمبعوث الخاص إلى سورية، وأن نعرب عن امتناننا للسيدة خولة مطر على جهودها الدؤوبة وتقانيها في تنفيذ مهامها في مجال السلم والأمن. وفي سياق جلسة اليوم، وبالرغم مما استمعنا إليه، نؤكد أن جلّ أفعالنا هي للتخفيف من معاناة الشعب السوري الشقيق.

يحدد الدستور بشكل أساسي العلاقات بين الدولة والشعب ويُعتبر المرجع الرئيسي للقوانين والتشريعات، كما أنه يحافظ على تماسك الدولة ويضمن حقوق مواطنيها، ويرسخ لغتهم وثقافتهم وتطلعاتهم. وفي سياق سورية، حدّد القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أن المسار الدستوري

نلاحظ أن الدورة السابقة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية قد تناولت بشأن المبادئ الدستورية الأربعة المقترحة: التدابير القسرية الانفرادية، ومؤسسات الدولة، وسيادة الدستور، والعدالة الانتقالية. وفي حين لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق مشترك، يتعين علينا دراسة الأسباب وراء عدم إحراز أي تقدم كبير خلال العامين الماضيين.

لقد ثبت أن العوامل الخارجية تضر بالعملية السياسية برمتها حيث لم تتمكن تلك المشاركة حتى الآن من معالجة انعدام الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين. ونكرر مرة أخرى أنه يجب على السوريين تحديد وتقرير الأفضل لبلدهم ومستقبلهم. وتتمثل النتيجة الإيجابية للدورة السابقة في اتفاق جميع الأطراف على الاجتماع مرة أخرى في الأسبوع الأخير من تموز/يوليه. ونأمل أن تشارك الأطراف الثلاثة بصورة بناءة وهادفة في ذلك الاجتماع بروح من التوافق.

وما برح المبعوث الخاص يبذل جهوداً للتعاون مع جميع الأطراف وتيسير العملية السياسية تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أنه ينبغي دعم جهوده، ولا سيما نهجه التدريجي. وسيعتمد نجاح هذا النهج على تقديم الإغاثة بشكل ملموس وإيصالها إلى الشعب السوري بتخفيف التدابير التي تؤثر على حياتهم اليومية. ويتعين علينا تجنب ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية برمتها. كما أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم لتنفيذ خططها تنفيذاً تاماً.

وما فتئت الهند ثابتة في الدعوة إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل للنزاع. وقد رحبنا بالتطبيع التدريجي لعلاقات سورية مع جيرانها العرب. وسيكون لأي عمل يمسّ بسيادة سورية وسلامة أراضيها تأثير سلبي على المسار السياسي. وفي ذلك الصدد، فإن الإعلان مؤخراً عن تدخل عسكري جديد يثير قلقاً بالغاً.

وعلى الجبهة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سورية. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن فترة الـ ٦٠ يوماً (S/2022/492) وكما أشار المبعوث الخاص أيضاً، فقد استمر العنف في شمال غرب سورية؛ وكانت هناك غارات جوية، فضلاً عن

وحمص الشرقية وحماة، بما في ذلك هجماته الأخيرة في الرقة والتي أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا. وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن قلقه البالغ إزاء محاولات توسّع هذا التنظيم واقتربه من دمشق، وتداعيات ذلك على المدنيين وعلى أمن واستقرار سورية.

وختاماً، نتطّلع إلى تجاوز الشعب السوري الشقيق كافة تحديات المرحلة الراهنة وأن يتمكن من تحقيق السلام الذي طال انتظاره، وخلق واقع أكثر استقراراً ومفعماً بالأمل للأجيال السورية الشابة.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص والسيد الشغري على إحاطتهما المؤثرتين اليوم.

يدعي بشار الأسد كذباً أن الوضع في سورية يتحسن. وهو يحاول اللعب على وتر فتور همة الأطراف المتحاربة لتشجيع التطبيع. ويجب أن نكون يقظين إزاء ذلك. ويجب ألا ننسى ١٢ عاماً من المعاناة والإرهاب اللذين تعرض لهما الشعب السوري. فهو يستحق العدالة والمساءلة والأمل في مستقبل يستند إلى الإصلاحات السياسية المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والأمر لا يتعلق بجرائم الماضي وحسب. فلا تزال الظروف المروعة في سورية تتدهور، على النحو المبين في التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/50/68). وكما سمعنا، فإن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مدني لقوا حتفهم كنتيجة مباشرة للنزاع. وهذا عدد مفرج من الأرواح البريئة التي أزهقت. ولم نر أي دليل على أن النظام يقدر على احترام حقوق الإنسان أو الحكم لصالح جميع السوريين أو أنه يرغب في ذلك.

ولذلك، تواصل المملكة المتحدة معارضتها القوية للجهود الرامية إلى التواصل مع نظام الأسد في غياب أي تغيير سلوكي. ويجب ألا نقبل أي انزلاق نحو التطبيع دون إصلاحات حقيقية يمكن التحقق منها، ووضع حد للهجمات على المدنيين، والحصول على إجابات للأسر، وفي نهاية المطاف تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية. وكجزء من ذلك، نحثّ على إجراء تقييم واضح لدوافع النظام في تصويره للعفو العام الذي أصدره مؤخراً. ونحثّ أيضاً على مواصلة التركيز على أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا محتجزين تعسفاً.

من الركائز الأساسية للوصول إلى حل سياسي للأزمة. وبذلك، تُعتبر المحادثات بشأن اللجنة الدستورية المنصّة الوحيدة لإجراء حوار وطني ببناءً بين السوريين وبقيادة وملكية سورية للدفع قدماً بالعملية السياسية، ودون تدخلات أو إملاءات خارجية.

وتعقيباً على مجريات الدورة الثامنة، ورغم وجود اختلافات كبيرة حول بعض النصوص، إلا أنها شهدت أيضاً بعض البوادر الإيجابية بشأن إيجاد أرضية مشتركة حول بعض النصوص الأخرى. وعليه، نشدد على أهمية التركيز على النقاط التي تحظى بتوافق عام لبناء الثقة بين جميع الأطراف، وبالتالي التغلب على نقاط الاختلاف. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالاتفاق على عقد الدورة التاسعة في ٢٥ تموز/يوليه القادم.

وفي إطار جهود بناء الثقة بين الأطراف، نرحّب بإصدار الرئيس السوري مؤخراً عفواً عاماً بشأن الجرائم الإرهابية التي لم تُفض إلى وقوع قتلى، والذي تم بموجبه الإفراج عن المئات من المعتقلين. ونشجّع في هذا الصدد كافة الأطراف على مواصلة اتخاذ مثل هذه الخطوات خلال الفترة القادمة. كما نتفق مع تقييم المبعوث الخاص بإمكانية أن يشكّل هذا العفو العام بادرة إيجابية، والتي نرى أنها ضرورية ومن الممكن البناء عليها لدعم التوصل إلى سلام مستدام وحل جذري للأزمة السورية.

وفي سياق تصاعد الأعمال العدائية بشكل ملحوظ في شمال سورية، وخاصة في مناطق تل رفعت ومنبج وعين عيسى وتل تمر، يجدد بلدي موقفه الرفض لأي تدخلات أجنبية حفاظاً على وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، بما في ذلك إجراء أي أعمال عدائية في شمال سورية. ويرفض بلدي رفضاً تاماً أي تغيير ديموغرافي على الأراضي السورية، حيث سيهدد ذلك الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة ككل، وستمتدّ عواقبه على العملية السياسية في المستقبل.

وتمهيداً للوصول إلى حل سياسي شامل، لا بد من إزالة كافة العقبات الأمنية، وأهمها معالجة أسباب الانفلات الأمني، حيث لا يزال تنظيم داعش الإرهابي يواصل شن هجماته على دير الزور والحسكة

تعتصرهم المعاناة. وبما أن تلك الحالة المأساوية لا تترك سوى بصيص من الأمل أو تسليه كله، فلا يسعنا إلا أن نجعل تلك الحالة الإنسانية المروعة الشاغل الرئيسي لعملائنا هنا في هذه القاعة. وبالتالي، فإن مسألة تجديد الولاية العابرة الحدود في الشهر المقبل تكتسي أهمية بالغة للحفاظ على شريان الحياة هذا لملايين السوريين، وذلك حسبما أبلغ الأمين العام المجلس مؤخراً وكرره اليوم الممثل الخاص للأمين العام.

إن العفو الذي صدر في الآونة الأخيرة ينبغي ألا يُمكن النظام من استخدام شعبه كرهائن بالسعي إلى الانتفاخ حول القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لكي يحقق القبول على الصعيد الدولي ومن ثم انتزاع تنازلات من المجتمع الدولي وفي الوقت نفسه الإبقاء على الوضع الراهن. وهذا الإجراء لا ينطوي على السمات المميّزة لإجراءات شفاقة هدفها بناء الثقة. ف لا نعرف من هم المفرج عنهم ولا عدد السوريين الأبرياء المحتجزين أو مكان احتجازهم، ولا نعرف كم عدد القتلى. لكننا نعرف المعاناة التي تعيشها آلاف العائلات السورية التي تبحث عن أحبائها منذ أكثر من عقد من الزمان ومعظم مساعيها تذهب هباءً.

إن اللجنة الدستورية أكثر المؤشرات وضوحاً على التقدم الذي تحقق في عملية الانتقال السياسي في سورية، بيد أنها اجتمعت ثماني مرات دون أن تتمكن من تحقيق أي نتائج. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بيدرسن، لا تزال اللجنة الدستورية مخيبة للأمل. وينبغي للجنة ألا تستخف بتطلعات السوريين. وينبغي عدم السماح لأحد بتقويض جميع الجهود الرامية إلى المضي قدماً في عملية الانتقال السياسي.

إننا ندرك أن الانتقال السياسي الحقيقي على النحو المنصوص عليه في روح ونص قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أمر ضروري إن كان لنا أن نأمل أملاً حقيقياً ومجدياً في تجنب كارثة أخرى في سورية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى إظهار حسن النية والتزام حقيقي، بما في ذلك من خلال وضع جدول زمني واضح يتضمن نتائج متوخاة واضحة، وذلك إن كان لنا أن نثق مثقال ذرة في تلك العملية. ونؤيد أيضاً مشاركة المرأة فيها على قدم المساواة وعلى نحو كامل وهادف. وعدم قيامنا بذلك سيُعتبر خيانة أخرى منا لثقة الشعب السوري.

إن التطبيع المتسرّع يقوّض النفوذ الجماعي للمجتمع الدولي ومن شأنه إطالة أمد الأزمة ومعاناة ملايين السوريين في نهاية المطاف. وكما قلنا مرات عديدة، فإن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. ونظراً لتعنّت النظام المستمر، فإن هذا الحل لن يكون ممكناً إلا من خلال الجهود الدولية المتضافرة والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولذلك سيلقى دوماً المبعوث الخاص بيدرسن كل الدعم منا، وسنواصل التزامنا بالعمل معه في سياق جهوده الرامية إلى إحلال السلام في سورية، بما في ذلك من خلال مبادرة تيسرها الأمم المتحدة وتقوم على اتخاذ خطوات تدريجية.

وأخيراً وكما سمعنا من الأمين العام في الأسبوع الماضي، من المفيد أن نسمع من المبعوث الخاص يؤكد على أهمية تجديد الولاية الخاصة بتقديم الدعم الإنساني عبر الحدود، ونتطلع إلى مشاركة جميع أعضاء المجلس بروح من المسؤولية في هذا الجهد خلال الأيام المقبلة. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وجهوده الحثيثة لإنهاء النزاع في سورية وإحلال السلام الدائم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب وعمه البؤس ولا يلوح له في الأفق أي أمل واضح نحو تحقيق السلام.

لقد لمسنا الألم والغضب في صوت السيد الشغري وفي كلماته المعبرة وكذلك في شهادات أفراد من جميع أنحاء سورية: أصوات الذين وقعوا في براثن كابوس لا نهاية له في الأفق المنظور، والذين يشعرون بالضياع لأنهم ضائعون بالفعل، والذين يشعرون بالعجز لأنهم لا حول لهم ولا قوة، والذين يبحثون عن المساعدة لأنهم بحاجة إليها. إنهم يحتاجون كل المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها بعد السنوات الإحدى عشر الماضية التي كبدت الشعب السوري دماراً وخسائر لا يمكن تصورها.

لقد لمسنا في كلمات السيد الشغري - بعضها من غير المعتاد استخدامه في هذه القاعة - الصورة الحقيقية لبلد يعيش محنةً ولسكان

لقد واصلت مؤسسات الدولة السورية جهودها لتعزيز البنية القانونية والتشريعية، وتطوير القوانين ومواءمتها مع المتطلبات الحالية، حيث شهدت الأشهر الماضية إصدار عدد من المراسيم التشريعية والقوانين الهامة التي تنظم مسائل أساسية من بينها: تنظيم حيازة الأسلحة والذخائر ومنع الإتجار غير المشروع بها، وتعديل قانون العقوبات وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة، وإقرار قانون تجريم التعذيب وفرض عقوبات رادعة بحق ممارسيه.

السيد الرئيس، لقد عقد في دمشق الاجتماع الرابع لمتابعة المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين، والذي يعبر بوضوح عن إرادة الحكومة السورية القوية لمواصلة تذليل العقبات التي تحول دون العودة الآمنة والكرامة والطوعية للمهجرين إلى منازلهم ومناطقهم الأصلية.

وأقول أمامكم جميعاً، إن على الدول التي تمنع اللاجئين السوريين من العودة لوطنهم أن ترفع أيديها، وأن تتوقف عن وضع العراقيل التي تمنعهم من العودة بحرية وكرامة، والذي يتطلب أولاً رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية والتي تقتل أبناء الشعب السوري، ولا يمكن تبريرها بأي حال.

لقد عقد في مدينة نور سلطان الاجتماع الثامن عشر حول سورية وفق صيغة أستانا، وقد أكد البيان الختامي الصادر عنه على التمسك الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وشدد مجدداً على مواصلة العمل لمكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيمي داعش وجبهة النصرة والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، بما في ذلك تلك التي تمثل تهديداً للمدنيين داخل وخارج منطقة خفض التصعيد في إدلب.

لقد أكد البيان أيضاً على رفض جميع المحاولات الرامية لإيجاد أوضاع جديدة على الأرض بما في ذلك ما يسمى بمبادرات الحكم الذاتي والمشاريع الانفصالية في شمال شرق البلاد، واستنكر تصرفات الدول التي تدعم الكيانات الإرهابية والمليشيات الانفصالية. وأدان البيان استمرار الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية على سورية والتي

وفي الختام، أود أن أؤكد أن ألبانيا لا ترى بديلاً عن خضوع جميع الأطراف الضالعة في ارتكاب الجرائم لمساءلة كاملة إذا أُريد أن تتبعد سورية يوماً ما عن شفير الهاوية وأن تعود بلداً مزدهراً ومهماً وسلمياً كما كانت. فما من مستقبل مستدام يمكن أن نبنيه على أساس الإفلات من العقاب. وما من سلام دائم أن يبنى على الجرائم. ويجب ألا ندعم سياسة المحو في سورية. لذلك يجب أن تكون العدالة الانتقالية في صميم الجهود المبذولة للمضي نحو عملية انتقال سياسي حقيقي يؤدي إلى سورية حرة وديمقراطية؛ سورية للجميع وليس لثلة قليلة فقط. أستاذنا الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن ألفت مرة أخرى انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد أنجزت الحكومة السورية خلال الأشهر الأخيرة خطوات بالغة الأهمية، وغير مسبوق، تبرز حرص الدولة السورية الراسخ على دعم مسار المصالحات الوطنية والتسويات المحلية الذي اعتمده كنهج ثابت أثبت نجاعته في تمكين السوريين من العودة إلى حياتهم الطبيعية، وتوجيه طاقتهم وإمكانياتهم نحو عملية بناء مستقبل سورية واستقرارها وتقديمها.

لقد وضعتكم بصورة مرسوم العفو الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ والذي مثل خطوة استثنائية بطبيعتها القانونية والاجتماعية والسياسية. وقد استفاد من هذا المرسوم أعداد كبيرة من الموقوفين والمتابعين قضائياً داخل البلاد وخارجها، ولا يزال العمل مستمراً على تطبيق هذا المرسوم.

كما فتحت البعثات الدبلوماسية في الخارج أبوابها لاستقبال طلبات السوريين الراغبين في الاستفادة من هذا المرسوم وتقديم الدعم لتسوية أوضاعهم. وتقوم وزارة الخارجية والمغتربين يومياً باستلام العديد من هذه الطلبات، وإحالتها للجهات المعنية للرد عليها بالسرعة الممكنة.

إن بلدي ملتزمة بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري - السوري، والعملية السياسية بقيادة ومملكة سورية، ودون أي تدخل خارجي. وتشدد على ضرورة الالتزام التام بمرجعياتها وقواعد عملها، ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها، أو فرض نتائج مسبقة وجداول زمنية مصطنعة لها.

تأسف سورية لعدم تمكن مجلس الأمن من إدانة العدوان الإسرائيلي على مطار دمشق الدولي، وتستهنج قيام بعض الدول بعرقلة إدانة المجلس لهذا العدوان تحت ذرائع تعكس بوضوح انحيازها الأعمى لصالح إسرائيل.

تؤكد سورية على ضرورة إلزام إسرائيل بالكف عن اعتداءاتها الهستيرية المتكررة على حرمة الأراضي السورية، والتي ترتبط ارتباطاً عضوياً بجرائم التنظيمات الإرهابية والقوات الأمريكية والتركية المتواجدة بشكل غير شرعي على أراضي بلدي، والتي تهدف جميعها إلى استدامة الفوضى والإرهاب في المنطقة، وقطع الطريق أمام آفاق الحل السياسي الذي يختاره السوريون وحدهم في منأى عن مثل هذه التدخلات السافرة. إن إخفاق مجلس الأمن في النهوض بمسؤولياته يشعر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنه ليس بمقدورها الاعتماد على الشرعية الدولية، وإنما على إمكاناتها الذاتية في استرداد حقوقها.

في الختام، أود أن أؤكد بأن الجمهورية العربية السورية دولة ذات سيادة، تعزز بهويتها الوطنية والعربية، وتتخذ قراراتها بإرادتها الوطنية واستناداً إلى واجباتها الدستورية وحرصها على أبنائها كافة. ويسعى بلدي لإقامة وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون البناء مع مختلف دول العالم بما يحترم مبادئ السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وبما يتسق مع أولويات السياسة الخارجية السورية في استعادة الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاه والنمو المستدام للسوريين دون استثناء أو إقصاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر، وطالب بوقفها. كما أعلن رفض جميع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وعمليات النقل والتحويل غير القانونية لعائدات النفط التي ينبغي أن تعود لسورية.

البيان رحب أيضاً بعملية الإفراج المتبادل عن عدد من المخطوفين والمحتجزين التي جرت بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه في إطار الفريق العامل المعني بإطلاق المحتجزين والمختطفين.

تجدد سورية الإعراب عن التقدير للضامنين الروسي والإيراني على جهودهما في هذا السياق، وتدين ممارسات النظام التركي وعدم وفائه بالتزاماته وتعهداته السابقة بموجب اتفاقات أستانا وتقاهمات سوتشي.

في هذا الصدد، تكرر سورية رفضها وإدانتها لتصريحات النظام التركي حول إنشاء ما يسمى المنطقة الآمنة في الشمال السوري، وقرعه لطبول الحرب، ومواصلته سياساته العدوانية القائمة على القتل والتجهير والتغيير الديموغرافي والتطهير العرقي بذرائع وحجج واهية، وذلك لخدمة أغراض سياسية داخلية، وللتغطية على أزماته المتراكمة وتصديرها للخارج، والتي من شأنها تهديد السلم والأمن في المنطقة.

لقد استمع وفد بلدي إلى إحاطة المبعوث الخاص غير بيدرسن. كما تابع بلدي باهتمام انعقاد الجولة الثامنة للجنة مناقشة الدستور، ونتطلع لعقد الجولة التاسعة بعد قيام المبعوث الخاص بإيجاد حل للمشاكل اللوجستية التي طرحتها بعض الأطراف المشاركة.

ومن المؤسف أن الطرف الذي قامت تركيا بتسميته، ويزعم تمثيل السوريين، ما يزال مصرا على عرقلة أي تقدم في عمل اللجنة، حيث يروج لأفكار تتناقض وإرادة الشعب السوري، ولا تخدم تطلعاته ورؤيته لمستقبل أفضل يسوده السلام والاستقرار والرفاه للجميع. إذ كيف يمكن لسوري أن يبرر استمرار التدابير القسرية أحادية الجانب التي يعاني منها كل سوري في حياته اليومية، لا بل ويدعو إلى فرض المزيد منها؟ كيف يمكن لسوري أن يستدعي علناً التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الداخلية لبلده؟

من الوصول إلى المحتاجين. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك مع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطنية. ونؤيد تعاون الحكومة السورية الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العديدة المشاركة في إيصال المساعدات عبر الخطوط في سورية.

كما ندعم إيصال المساعدات عبر الحدود في سورية، شريطة أن يتم تجديدها بطريقة متوازنة مع معالجة الشواغل المشروعة للحكومة السورية. وفي ذلك السياق، يحظى تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر بأولوية عالية، مع مراعاة أهمية توفير الخدمات الأساسية للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون للجزاء الانفرادية غير القانونية أي تأثير على تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

وندين بشدة انتهاكات إسرائيل المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك الهجمات الإرهابية مؤخرًا ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما الهجمات على مطار دمشق الدولي في ١٠ حزيران/يونيه، التي أسفرت عن إلغاء جميع الرحلات الجوية، بما في ذلك الرحلات الإنسانية. ويجب على مجلس الأمن أن يدين إدانة قاطعة العدوان الإسرائيلي والهجمات الإرهابية ضد سورية. ونعترف بحق سورية المشروع في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد ١٢ سنة طويلة ومؤلمة، لا تزال الحرب في سورية تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. لا تزال الحاجة إلى معالجة الحالة المأساوية في سورية بجميع أبعادها ملحة وحرجة كما كانت دائما. وينبغي أن يظل إيجاد حل سياسي مستدام هدفنا الأسمى. ويحظى المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسن بدعمنا الكامل في جهوده الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

إن العملية السياسية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية أستانا مهمتان في جهودنا لتحقيق الاستقرار والسلم الدائمين في

وكما ذكرنا مرارا، لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ويجب أن يكون حل الأزمة سلميا ووفقا لمبادئ القانون الدولي. إن إنهاء الاحتلال واستعادة سيادة سورية الكاملة شرطان أساسيان لتحقيق ذلك الهدف. ولا يزال انتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية مستمرا من خلال احتلال أجزاء معينة من البلد، والعدوان الإسرائيلي والهجمات الإرهابية. نرفض مرة أخرى الأنشطة الانفصالية أو مبادرات الحكم الذاتي غير الشرعية في سورية، وندين أي جهد لدعم هذه التدابير غير القانونية.

وعلى الصعيد السياسي، نؤكد على الإسهام الحاسم للجنة الدستورية في العملية السياسية للأزمة السورية ونشيد بجهود المبعوث الخاص لتيسير عقد دورتها الثامنة. وكان وفد بلدنا حاضرا في جنيف، وتفاعل بنشاط مع جميع الأطراف بغية مساعدة العملية على المضي قدما. ونرحب بالإعلان عن الدورة التاسعة للجنة الدستورية، المقرر عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه.

ونكرر تأكيد موقفنا الثابت المتمثل في وجوب أن تعمل بما يتفق تماما مع اختصاصاتها ونظامها الداخلي، بعيدا عن التدخل الخارجي أو الضغط أو المواعيد النهائية المصطنعة أو أي ظروف أخرى ذات طابع مماثلة. ويجب أن تقتصر مشاركة الأمم المتحدة أيضا على تيسير العملية. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها حقا.

وأعاد ضامنو صيغة أستانا التأكيد، في بيانهم المشترك في وقت سابق من هذا الشهر، على التزامهم بالمضي قدما في عملية سياسية قابلة للتنفيذ وطويلة الأمد يقودها ويملك زمامها الشعب السوري وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وستواصل إيران إسهامها الجاد في الجهود المتصلة بالإفراج عن المحتجزين، وتدعو في هذا الصدد جميع الأطراف إلى التعاون في تحقيق ذلك المسعى الإنساني النبيل. إن الإعلان مؤخرا عن العفو العام الذي أصدره الرئيس السوري إسهام قيم في تحقيق السلام في سورية.

في ضوء الحالة المزريّة في سورية، فإن تقديم المساعدات الإنسانية أمر ضروري، ويجب ألا تمنع الظروف السياسية المساعدات الإنسانية

نقف مكتوفي الأيدي ونراقب هجمات منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية التي تستهدف المدنيين السوريين وقوات الأمن التركية والمدنيين المقيمين داخل حدود بلدنا. لذلك فإن تصميم تركيا في ذلك الصدد يعتبر كفالة أيضاً لوحدة الأراضي السورية.

وينبغي أن يكون تيسير عودة اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من الجهود الشاملة المبذولة في العملية السياسية. وإذ نلبي احتياجاتهم، ينبغي أيضاً أن نهدف إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين بطريقة آمنة وطوعية وكريمة، وقد سهلت تركيا بالفعل العودة الطوعية والأمنة لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ سوري إلى المناطق المستقرة. وتبذل حالياً جهود لتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة الأخرى ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتقدم تركيا المساعدة لملايين السوريين داخل حدودنا وعبرها. وأشاد المجتمع الدولي بأسره بجهودنا الإنسانية لأجل رفاه الشعب السوري الشجاع الصامد. كما تقدر تركيا بدعم الأمم المتحدة ودوائر العمل الإنساني الدولية في إيصال المساعدة المنقذة للحياة عبر الحدود إلى ٤,١ مليون شخص من المحتاجين في شمال غرب سوريا. وفي ذلك السياق، نجدد دعوتنا إلى تمديد ولاية آلية الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود. وكما أكد الأمين العام غوتيريش، فإن استمرار هذه العمليات عبر الحدود بطريقة أكثر رقابة وشفافية واجب أخلاقي وإنساني.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تصميمنا الحازم على التصدي لمحنة الشعب السوري والإسهام بنشاط في التوصل إلى تسوية سياسية تلبى تطلعاته المشروعة.

أما فيما يتعلق بالمتكلم السابق، فلن أمنحه شرف الرد عليه. وكما ذكرتُ مرات عديدة، فأني لا أعتبره ممثلاً شرعياً للشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

سورية. ومما يؤسف له أن الدورة الثامنة للجنة الدستورية، التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر، أخفقت مرة أخرى في إحراز تقدم ملموس. وندعو النظام إلى وقف تكتيكاته التي تنطوي على مماثلة والبدء في إظهار مشاركة جادة وصادقة في الدورة المقبلة التي ستعقد في تموز/يوليه.

منذ البداية ما برحت تركيا تشجع المعارضة السورية الشرعية على المساهمة بنشاط في نجاح تلك العملية. ونشيد بالموقف البناء المستمر للمعارضة على الرغم من جميع العقبات والاستفزازات. ولكي تسفر الجهود المبذولة في إطار العملية السياسية عن النتائج المرجوة، من الضروري أيضاً الحفاظ على وقف إطلاق النار والهدوء في الميدان، بما في ذلك في إدلب حيث تستمر انتهاكات النظام لوقف إطلاق النار التي تستهدف المدنيين باستمرار.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٠ نفذت المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب ما لا يقل عن ١٧٥٠ هجوم إرهابي ضد المدنيين السوريين. ويستمر شن تلك الهجمات في سياق تواصل فيه تلك المنظمة الإرهابية بصورة غير مشروعة أيضاً الاستعداد لما يسمى الانتخابات والعهود الاجتماعية في الميدان. وتؤكد تلك المبادرات التي يتولى قيادتها هيكل ذاتي الحكم غير شرعي معن ذاتيا الطابع الانفصالي لتلك المنظمة. إن من غير المنطقي حقاً أن بعض الدول الأعضاء لا تزال تصر على اعتبار حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب شريكاً موثقاً به في الحرب ضد الإرهاب. ولا يمكن مكافحة تنظيم داعش إلا بدعم من الجهات الفاعلة المشروعة.

وكما أعربنا باستمرار لسنوات حتى الآن، فإن تركيا ملتزمة بمكافحة جميع المنظمات الإرهابية التي تهدد أمنها تمثياً مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولن نتردد في مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي لجميع التهديدات التي تستهدف مصالحتنا الأمنية الحيوية. وينبغي ألا يتوقع أحد أن نظل غير مباليين بتزايد التهديد الإرهابي القادم من سوريا. ولن